استطلاعات قياس الرأي العام بين النظرية والتطبيق

م. مهدي محمد البياع
م. م. علي موات سعد السوداني
م. م. سهيل نجم عبدالله
كلية الادارة والاقتصاد- جامعة بغداد

المستخلص

يعنى غالبية الإحصائيين إن لم يكن معظمهم بالدرجة الأساس بالجوانب النظرية لمجال عملهم أكثر من اهتمامهم بالجوانب التطبيقية، وعلى الرغم من أن الجانب النظري يعد الأساس الأول والفيصل في تحديد درجة دقة أي عمل بحثي إلا أننا دوماً نؤكد على أهمية الجوانب التطبيقية والتي لا تخفى على الجميع مدى أهميتها وكذلك تأثيرها المباشر على تطوير العلوم المختلفة.

وتعد قياسات الرأي العام أحد أهم الجوانب التطبيقية لعلم الإحصاء والتي أخذت صدىً عالمياً وقد أصبحت في يومنا هذا لغةً عالميةً يمتلكها الجميع وتستفيد منها البشرية جمعاء ، ونحن هنا لا نبالغ في وصفها باللغة بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان كبيرة إذ إن قصدنا هنا هو لغة الأرقام والتي هي أبلغ من كل الكلمات وأدق من جميع العبارات والتي يمكن أن تصف حالةً ما أو أن تفسر مشكلةً معينة.

وما هذا البحث إلا محاولة متواضعة في هذا المجال للتذكير بأهمية قياسات الرأي العام وضرورة الالتزام بها والحث عليها وولوج هذا المجال الرحب لا سيما العراق اليوم في أحوج ما يكون لقاعدةٍ قويةٍ لقياس الرأي العام مبنيةٍ على الأسس العلمية الصحيحة.

وأن هذا البحث يمثل عصارة جهدنا في مركز العراق للبحوث والدراسات الإستراتيجية وعلى مدى عامٍ ونصف تقريباً، وقيامنا بمواجهة المشاكل الدقيقة وتفاصيلها التي ترافق دراسات قياسات الرأي العام وذلك عند الأخذ بالاعتبار خصوصية العراق في يومنا هذا وما يمر به من ظروفٍ أمنية متردية ،وسيتناول هذا البحث كذلك عرضا لأهم النتائج التي توصل أليها المركز في كلٍ من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتي ساهمت في تطوير المجتمع العراقي.

1- مشكلة البحث:

يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:

1- ما مفهوم قياس الرأي العام ، وما منهجية قياسه ؟

2- ما مدى مساهمة علم الإحصاء في الجوانب التطبيقية للمجتمع العراقي ؟

3- هل من الممكن تطبيق مفهوم قياس الرأي العام في العراق ؟

2- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى مجموعة من الأهداف وعلى النحو الآتي:

1- تقديم إطار أكاديمي متواضع عن مفهوم ومنهجية قياس الرأي العام.

2- تحديد الفجوة الحاصلة بين الجانب الأكاديمي للعلوم الصرفة (علم الإحصاء بالتحديد) والجانب التطبيقي لهذا العلم والمتمثل في قياس الرأي العام.

3- تسليط الضوء على آلية إنشاء مراكز متخصصة بقياس الرأي العام.

4- تسليط الضوء على بعض النواحي المهمة في مجتمعنا العراقي مثل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

3- المفهوم والأهمية:

يصعب تحديد مصطلح عام وشامل لقياس الرأي العام لأن هذا الموضوع يهم شريحة واسعة من المهتمين في عدد من التخصصات سواء كانت اقتصادية او سياسية او اجتماعية ...الخ، لذا نرى أن كل تخصص من التخصصات ينظر اليه من وجهة نظره الخاصة ومن خلفيته العلمية. وعليه فان ذلك يتطلب توفر نوع محدد من المعرفة لدى الأشخاص او الجهات التي ستقوم بقياسه سواء في مجال الاجتماع او السياسة او الاقتصاد... الخ.

وقبل الولوج بتعريف قياس الرأي العام من الضروري تعريف ما يسمى بالرأي الشخصي(Personal) إن الفرد عبارة عن مجموعة من المعتقدات والآراء والقيم والاهتمامات النسبية في مجالات معينة، وعليه فالرأي الشخصي عبارة عن رأي يكونه الفرد لنفسه في موضوع معين تبعا لدرجة ثقافته وخبراته وتفاعله واتصالاته مع المجتمع، وبالتالي فهو رأي يمثل ظاهرة نفسية لفرد معين معبرا عنها برأي نسبي يحاول تحقيقه والذي يتأثر بالحالة القائمة عندها وعلى أساس ذلك يكون تعريف الرأي العام " خلاصة أراء مجموعة من الناس أو الرأي الغالب أو السائد لدى فئات الشعب تجاه أمر ما أو ظاهرة أو موضوع أو قضية قد تكون اجتماعية،ثقافية،اقتصادية،سياسية،...الخط".

ومن التعريف أعلاه نلاحظ ان الرأي العام يتشكل نتيجة للتفاعل الحاصل بين الأفراد في تناولهم لقضية معينة مطروحة في احد المجالات، وبالتالي فهو يمثل رأي أولئك الأفراد او تلك المجموعة ولا يمثل رأي جميع الأفراد.

إن الرأي العام وتغيره يفرض على صانعي القرارات ومتخذيها في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أهمية قياسه وبشكل علمي ودقيق وبشكل مستمر. ولا شكّ في أن هذا القياس الدقيق لاتجاهات الرأي العام سيتيح الفرصة للمنظمات المختلفة لاتخاذ قراراتها في ضوء الحقائق الموضوعية المطروحة . كما إن الدولة ومنظماتها المختلفة وفي سعيها الدائم لإحداث التغييرات السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية والثقافية يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار هذا الجانب (قياس الرأي العام) ،وذلك لتقلل من التأثير المحتمل لرفض استراتيجياتها وسياساتها التطويرية ومن ثم تضمن المشاركة الفاعلة من قبل الأفراد في تنفيذها . وذلك لكون أولئك الإفراد قد شاركوا في الأصل بصياغة تلك القرارات ومن ثم اتخاذها ، الأمر الذي سيضمن تحقيق التعاون المنشود منهم ومن ثم تقليل حالات الصراع التي ستصاحب ذلك التنفيذ .ومن المهم ذكره هنا أن هنالك عدة تقسيمات للرأي العام تبعا لمعايير معينة ولكن قبل التطرق اليها يجب التفريق بين مفهومي الرأي العام. وعليه يمكن تقسيم الرأي العام على النحو الآتي:

1- حسب النطاق الجغرافي ... (محلي ، وطني ، إقليمي ، عالمي).
2- حسب عنصر الزمن ... (يومي ، مؤقت او طارئ ، دائم).
3- حسب درجة الوضوح ... (فعّال ، كامن).
4- حسب درجة ظهوره ... (ظاهر ، غير ظاهر).
5- حسب درجة تأثيره وتأثره ... (مسيطر ، مثقف ، منقاد).

4- منهجية قياس الرأي العام:

وضع الباحثون منهجية خاصة لقياس الرأي العام يمكن اعتبارها ومن خلال المراجعات المتواضعة للباحثين الإطار العام لإعداد البحث في قياس الرأي العام، والشكل (١) يظهر هذه المنهجية.

4- 1 تحديد الهدف (Determine of Goal)

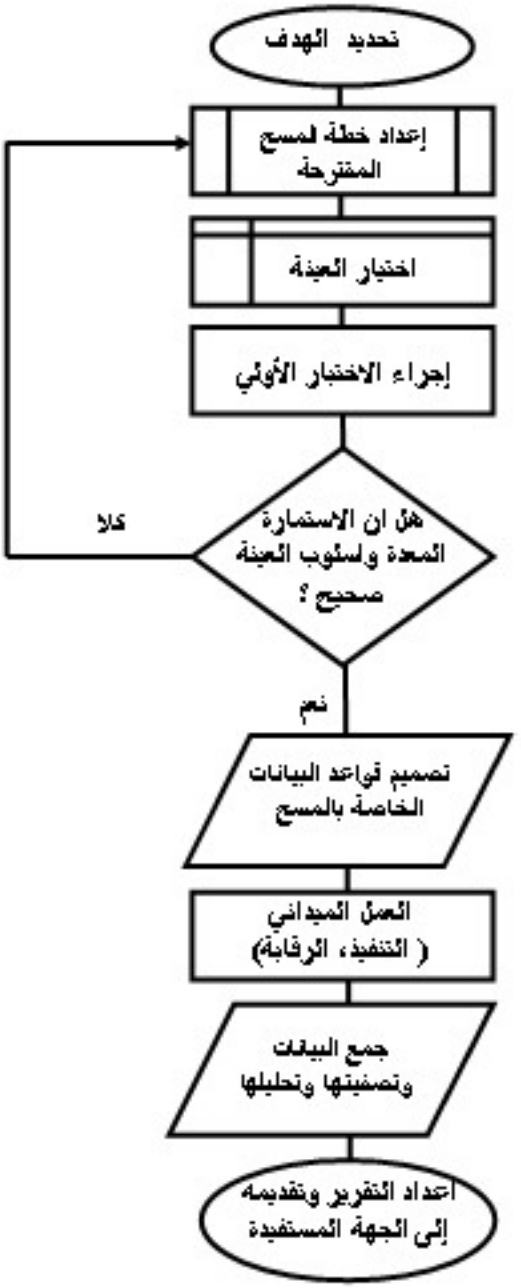

الشكل (١): منهجية قياس الرأي العام

المصدر: من إعداد الباحثين

في هذه المرحـــلة يجري تحـــديد الهدف من البحـــث ومبـــــررات إجرائه ، وذلك يتضمن الآتي:

- تحديد مجتمع الدراسة
- التخطيط لطبيعة البيانات التي ستجمع
- تحديد درجة الدقة المطلوبة من البحث

4 - 2 إعداد خطة المسح المقترحة...(Proposal)

إن التخطيط لأجراء المسح جانب مهم وحـــيوي في نجاح المســـح وتحقـــيق النتائج المرجوة منه . ومن هنا يجب أن تجيب الخطة عن الأسئلة الآتية:

- من الأشخاص الذين ستجري مقابلتهم ؟
- ما طريقة إجراء المسح المستخدمة (المقابلة المباشـــرة مع المســـتجيب ، الهاتف ، البريد ، البريد الالكتروني ، الانترنيت) ؟
- ما الأسئلة التي ستوضع في الاستمارة ، وما مستوى بنائها (مدى ملائمتها لطبيعة الأشخاص الذين ستجرى مقابلتهم) ؟
- كم طول فترة المقابلة ؟
- ما توقعات الاستجابة للمبحوثين ؟
- ما طرق التحليل الإحصائي الممكن استخدامها في هذا المسح ؟
- ما وقت البدء بالمسح(إعداد جدول زمني للمسح) ؟
- ومن هنا يجب الأخذ بالنظر الاعتبارات الآتية عند التخطيط للمسح:
- تقديرات الكلف.(Cost)
- الفترة الزمنية.(Time Schedule)
- مصادر الخطأ المحتملة (إن التخطيط الجيد للمسح يجب أن يبحث في تقليل أنواع الخطأ المحتملة والمتمثلة في: أخطاء العينة ، أخطاء عدم الاستجابة ، أخطاء القياس ، أخطاء التسجيل).
- جودة البيانات

4 - 3 اختيار العينة...(Sample)

إن الغرض الرئيس من إجراء المسح هو جمع معلومات حـــول مجتمع البحـــث تجاه موضوع معين ، ويمكن تمثيل هذا المجتمع بواســـطة عينة مختارة منه.وهنالك نقـــاط مهمة يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار عند اختيار العينة:

- إن العينة يجب أن تعطي صورة غير متحيزة(Unbiased)عن المجتمع المبحوث

- إن طريقـــة اختيار العينة يجب أن تكون فعالة في الحـــصول على المعلومات المطلوبة ، فضلا عن كونها متلائمة مع تصميم المسح.
- العينة يجب أن تكون كبيرة لكي يعوّل عليها إحصائيا(Statistically reliable) في إعطاء النتائج.
- تجنب التعقيد في العينة المختارة لصعوبة الحصول على أشـــخاص كفوئين يمكنهم التعامل مع تلك العينة.
- قدر الإمكان ، يجب أن تختار العينة داخل قســم قــياس الرأي العام (شعبـــة نظم المعلومات) وليس في ساحة العمل من قبل المساحين ، حتى يتم الابتعاد عن التحـــيز الذي يمكن أن يظهر ومن ثم نضمن العشوائية في الاختيار.

وهنالك عدة خطوات لتصميم العينة:

1- تعريف المجتمع.(Universe)
2- اختيار وحدة المعاينة.(Sampling Unit)
3- تقرير نوع المعاينة المستخدم (نوع العينة) من طرق المعاينة.
4- تحديد حجم العينة او نسبتها.
5- كتابة جميع إجراءات المعاينة حتى تصبح ملزمة للعمل بها.
6- تدقـــيق العينة المختارة على الأرض لمعرفة فيما إذا كانت هنالك بـــيانات غير صحيحة تم الاستناد عليها في العمل.
7- تحضير جداول المعاينة لاختبارها قبل العمل الميداني.(Field Work)
8- الرقابة على عملية المعاينة خلال فترة جمع البيانات.
9- تعديل العينة وتصحيحها عند الضرورة.

4 - 4 إجراء الاختبار الأولي...(Pretest)

وهو اختبار أولي للخطوات السابقة تتم فيه مراجعة خطة المســـح وإجراءات وضع العينة ، فإذا كانت الخطة جيدة (استمارة ذات أسئلة صحيحة البـــناء ، الفترة الزمنية ملائمة، تقديرات الكلف مناسبـــة ، المصادر المحـــتملة لحـــدوث الخطأ منخفضة) والعينة المختارة صحيحة وموجودة على الواقع وغير معقدة وغير متحيزة ...الخ ، يتم البدء بـــتنفيذ المســـح لميداني) . وإذا ظهر العكس يجري تعديل الخطة او العينة ثم يباشر بالعمل الميداني.

4 - 5 تصميم قواعد البيانات الخاصة بالمسح...(Design of Data Base)

وهي مرحلة تتكون من جزأين:

الجزء الأول ... مرحلة تصميم قاعدة البيانات الخاصة بالمسح ،وذلك عن طريق تصميم الاستبانة على احد البرامج الإحصائية الجاهزة لغرض إعدادها لعملية إدخال البيانات. أن البرنامج الإحصائي الشائع الاستخدام في مسوحات قياس الرأي العام هو برنامج المجموعة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(Statistical Package for Social Sciences - SPSS) كما إن هنالك برامج إحصائية معدة في الأساس لهذه البحوث ولعملية إدخال البيانات الخاصة بها مثل البرنامج(SPSS Data Entry 4.0 for Windows) والبرنامج الإحصائي (SPSS for Marketing Research)

الجزء الثاني... مرحلة وضع قواعد البيانات الخاصة بالمساحين والمشرفين، وذلك من خلال الخطوات الآتية:

- من المساحون (Interviewers) الذين سيشاركون في المسح ؟
- ما هي خلفياتهم الاجتماعية والثقافية والدينية والتعليمية (إلى أي جزء من البلد ينتمون) ؟
- ما مستويات الخبرة المطلوبة منهم ؟
- متى سيكونون متوافرين للعمل ؟
- كيف سيمكن دفع أجورهم، وما مستوياتها ؟

4 - 6 العمل الميداني، التنفيذ ، الرقابة...(Field Work)

وهي مرحلة تتكون من جزأين أيضا:

الجزء الاول ... تنفيذ المسح (العمل الميداني) وبحسب الخطة المقترحة للمسح ، إذ يقوم الشخص المسؤول عن الإشراف على المسح بعملية توجيه المشرفين للعمل الميداني، إذ سيكون بمعية كل منهم مجموعة من المساحين المدربين بشكل جيد على تنفيذ المسح وملء الاستمارة المعدة. إذ سيقومون باستخلاص الاستجابات من المبحوثين وفي الوقت نفسه يجب توافر أسلوب ملائم من الرقابة المرئية (Visual Control) على المساحين والإجابات على حدّ سواء. يجب على المشرفين والمساحين على حدّ سواء الانتباه وخلال العمل الميداني إلى مصادر التحيز المحتملة الحدوث (Source of Bias)في هذا الجزء من المسح (العمل الميداني) وتجنبها قدر الإمكان ، وهذه المصادر المحتملة هي:

- إجراءات العمل غير الجيدة (الضعيفة).
- فشل المقابلة.

- معلومات غير موثوق بها (غير صحيحة).
- عدم وجود الشخص المبحوث في البيت.
- رفض الشخص المبحوث إجراء المقابلة.

الجزء الثاني ... مرحلة الرقابة على العمل الميداني(Control on the field work) والتي تتم فيها مراجعة الإجراءات ذات العلاقة بتصميم قاعدة البيانات وإجراءات العمل ومتابعته وعملية الإشراف على المساحين ، فضلا عن متابعة طريقة اختيار العينة على الأرض والمنفذة من قبل المشرفين والمساحين وتصحيح الانحرافات إن وجدت.

4 - 7 جمع البيانات وتصفيتها وتحليلها...

وهي مرحلة نجري فيها تسلم الاستمارات المملوءة والمدققة من قبل المساحين ويقوم أشخاص مختصصون بإدخال البيانات على الحاسب الاليكتروني وعلى البرنامج الإحصائي المستخدم ، ثم تجري عملية تصفيتها (Filtration) وتقديمها إلى المحلل الإحصائي لتحليلها وتقديم تقريره الخاص إلى المشرف على العمل الميداني.

4 - 8 تقديم التقرير إلى الجهة المستفيدة.

وهو تقرير يحتوي على الآتي:

1- صفحة العنوان ... (العنوان ، تأريخ البدء بالمسح ، الجهة المنفذة له).
2- المقدمة.
3- طريقة البحث المستخدمة وسبب الاستخدام... (مقابلات مباشرة ، الهاتف، الخ).
4- العينة ... (الحجم ، الإطار ، الطريقة ، نسبة عدم الاستجابة).
5- العمل الميداني (اسم المشرف على العمل الميداني ، يوم تنفيذ العمل ، وقت البدء في ذلك اليوم ، وقت المقابلة ، أين تم إدخال البيانات ، المشاكل ، نسبة الاستمارات المدققة).
6- النتائج الكاملة للمسح ...(عرض الجداول التكرارية، التحليل الإحصائي ، شرح النتائج).
7- الاستنتاجات.
8- استمارة المسح.

5- التعليم العالي وقياس الرأي العام:

يغالي البعض أحياناً في معتقداتهم حتى أن هذه المعتقدات ومن دون إدراك مسبق تبدأ بالولوج إلى أنفسهم ليجد الشخص نفسه في غفلةٍ من الزمن قد تغير وبشكلٍ جذري إلى شخصٍ أخر ،ويبدي علماء النفس دوماً خشيةً من هذا التحول والذي قد يؤدي بالشخص إلى أن تتولد لديه حالة من حالات التطرف.

ومن هذه النقطة يبرز سؤالٌ محيرٌ هنا يجب الإجابة عنه بشفافية وصدق بقدر المستطاع هل أساتذة الجامعات والأكاديميون معرضون لخطر الإصابة بحالة من حالات التطرف العلمي والانسياق وراء معتقداتٍ وأراءٍ علمية متطرفة وأن كان الحال كذلك فما هو التطرف العلمي الذي من الممكن أن يصيب الأستاذ الجامعي؟ ومتى تظهر حالة التطرف العلمي لدى الأستاذ الجامعي؟ وهل هنالك إجراءاتٍ احترازية تحد من خطر الإصابة بهذه الحالة ؟.

أن الإجابة على هذه الأسئلة بسيطة وخالية من التعقيد ذلك أن الأستاذ الجامعي هو قبل كل شيء إنسان معرض لشتى الضغوط التي يمكن أن يتعرض لها البشر جميعاً ،صحيح أنه أنسان متميز بمستوى علمي وثقافي عال قد يعصمه في بعض الحالات من الوقوع في شرك الأخطاء المميتة كما في التطرف إلا أنه وعلى الرغم من ذلك يبقى أنسان أولاً وأخرا.

أما عن أكثر الأوقات الحرجة والتي قد يتعرض فيها الأستاذ الجامعي لشرك التطرف العلمي فهي تكون عادةً في حالتين الأولى عند ابتعاده عن روحية العلم الحقيقية والتي أساسها الأول خدمة البشرية من خلال البحث في المشاكل المستعصية وذلك في مجال تخصصه ومحاولة إيجاد السبل لحلها لغرض الخروج بواقعٍ أفضل للبشرية وهذه هي الرسالة التي يفترض أن يحملها كل أستاذ جامعي والحالة الثانية هي عند انقطاع الأستاذ الجامعي عن أخر التطورات العلمية والتي تحدث يومياً وعدم مواكبته لها ،ومن المؤسف فعلاً أن يقوم الأستاذ الجامعي بنسيان أو على الأقل محاولة تناسي الأهداف السامية التي وجد لأجلها وذلك في معظم الحالات بسبب عجزه عن المواكبة العلمية وابتداء الخط التنازلي لهذا الأستاذ للسقوط إلى الهاوية (لا سامح الله) وبالإجابة عن هذا التساؤل فأننا نستطيع وبسهولة الإجابة عن التساؤل الثالث الخاص بدراسة العوامل المحفزة على عدم الوقع بشرك التطرف العلمي لدى الأستاذ الجامعي حيث أنه من الممكن أن نحد من هذه المشكلة من خلال مواكبة الأستاذ الجامعي لأخر التطورات العلمية والتكيف معها ومحاولة مواكبة العالم السريع ذلك أولا وثانياً من خلال تقبل الأكاديمي للفكر الأخر حتى وأن كان ذلك سيؤدي بنا إلى نقض نظرياتٍ سرنا بها لعقودٍ طويلة ذلك أنه من المفيد أن نعي بأننا مهما طال بنا الزمان ومهما كبرنا سنبقى

دوماً وأبداً طلاب علم.

ولم يكن المقصد من هذه المقدمة الدخول بجدلٍ فلسفي في نفسيه الأستاذ الجامعي ودراسة خوالجه ولكن أن أقررنا باحتمالية الوقوع بهكذا مشكلة فمن المؤكد أن هذه المشكلة ستؤثر على مستوى أدائه وأن الأستاذ الجامعي سيقوم بنقل حالة التطرف العلمي إلى طلبته وذلك من دون وعيٍ إدراكي مسبق من قبله. ومن هنا تحديداً نجد أن البعض من الأساتذة الكرام يهتمون بالدرجة الأساس بالجوانب النظرية لمجال عملهم أكثر من اهتمامهم بالجوانب التطبيقية، وعلى الرغم من أن الجانب النظري يعد الأساس الأول والفيصل في تحديد درجة دقة أي عمل بحثي إلا أننا دوماً نؤكد على أهمية الجوانب التطبيقية والتي لا تخفى على الجميع مدى أهميتها وكذلك تأثيرها المباشر على تطوير العلوم المختلفة، وتبرز أهمية الجوانب التطبيقية من عدة نقاط يمكن إجمالها بالآتي:

- أن الجوانب التطبيقية تعد مصدراً متجدداً دوماً للباحث في أستشراف مواطن جديدة لمجال عمله.
- وكذلك فأنها تساعد على إيجاد حالة فهم أكبر لجوانبه النظرية من خلال سد الثغرات في نظريته ومحاولة تكيفها لمعالجة أكبر عدد من المشاكل التطبيقية.
- هنالك علاقة تبادل منفعة مهمة بين النظرية والتطبيق وبنفس الوقت يكون التطبيق حجر الأساس في هذه العلاقة ذلك لأن التطبيق يعد مورداً ومستوردا للنظرية فهو مستلم (مستورد) للأسس العلمية من النظرية ومن خلال معالجته للمشاكل يقوم بتطوير الأفكار إلى النظرية (مصدر).

ومن هنا نجد أهمية الجوانب التطبيقية في أي علمٍ كان والتي لا يمكن لأيٍ كان أن يعزلها عن الجوانب النظرية أو حتى أن يقلل من أهميتها ،ولكن على الرغم من ذلك نجد وللأسف الشديد عدداً لا بأس به من الأخوة والأخوات في قطاع التعليم العالي أخذ يغالي بالجوانب النظرية وابتعدوا عن الجوانب التطبيقية ليصلوا في معتقداتهم إلى حالة من حالات التطرف العلمي ونبذ كل ما يتعلق بالجوانب التطبيقية وتبرز هذه الحالة تحديداً في العلوم الصرفة بشكل أكبر من العلوم الإنسانية وكما هو الحال في علم الإحصاء (على سبيل المثال لا الحصر) فعلى الرغم من أن علم الإحصاء يعد من أهم العلوم التي تحوي الكثير من التطبيقات الحيوية في شتى مجالات الحياة. إلا أنه وللأسف الشديد فأننا نبتعد في تدريسنا لمواد الإحصاء المختلفة عن الجوانب التطبيقية ونصل في معتقداتنا إلى حالة من حالات التطرف العلمي ويصاب طالب قسم الإحصاء بالذهول عند تخرجه من الكلية فهو لا يعرف ما الذي يعمله وأين يطبق تخصصه الذي قضى جاهداً اربع سنوات متتالية يحفظ المعادلة تلو

الأخرى من دون فهم الجوانب التطبيقية لهذه المعادلات والطرق التي حفظها ،وتعد قياسات الرأي العام أحد أهم الجوانب التطبيقية لعلم الإحصاء ولكن مع الأخذ بالاعتبار بأن علم الإحصاء لا يمتلكها حقيقةً حيث ان قياسات الرأي العام أمست في يومنا هذا لغة عالمية يمتلكها الجميع وتستفيد منها البشرية جمعاء ونحن هنا لا نبالغ أن قلنا بأنها فعلاً أمست لغة بكل ما تحمل هذه الكلمة من معان كبيرة إذ أن قصدنا هو لغة الأرقام والتي أمست في يومنا هذا أبلغ من كل الكلمات والتي يمكن أن تصف حالةٍ ما وهو ما يشبه G.H.Wilse

K

وعلى الرغم من أهمية قياس الرأي العام في المجتمعات المتحضرة أو التي تروم التحضر إلا أنه وعلى الرغم من ذلك لا يوجد إلى غاية هذا الوقت درس متخصص في قياس الرأي العام في أيٍ من الكليات التي يهمها هذا الأمر لذا وبصراحةٍ شديدة نجد أن التعليم العالي لغاية هذا الوقت قد فشل صراحةً في إيجاد مخرجات منً الخريجين المتخصصين بقياس الرأي العام أو على أقل تقدير ملمين ببعض جوانبه العلمية (لأن التعليم العالي يعد أحد أهم القطاعات الخدمية في المجتمع) وهو ما يصفه احد الباحثين: بأن هنالك ما يسمى أزمة تعليم.

والسؤال الذي يتبادر هنا كيف نستطيع أن نوفر قراءاتٍ كمية (رقمية) سواء كان لأصحاب القرار في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المختلفة أن لم تكن لدينا كوادر متخصصة في قياس الرأي العام فمن الذي سيعمل في هذا المجال من هم الأشخاص الذين سيقومون بجمع البيانات ومن هم الأشخاص الذين سيقومون بإدخال البيانات على الحاسوب ومعالجتها ومن الذي سيقوم بتحليلها أسئلةٌ نرفعها على حضراتكم أملين أن نقف دقيقةً أمام ضمائرنا ونتساءل حول حق الطالب في أن يحصن بعلمٍ ينتفع به من جهة وعن أحقية مجتمعنا في أن نمارس دورنا الفعال في بنائه من جهة أخرى.

6- حالة دراسية (مركز العراق للبحوث والدراسات الإستراتيجية).

لم يعرف العراق سابقا فكرة وجود مراكز مدنية مستقلة تعمل في المجتمع العراقي والتي تسمى بمنظمات المجتمع المدني(Nongovernmental Organization - NGO) لأنه وكما هو معلوم فأن المجتمع العراقي كان سابقا مبني على أساس الحكومة المركزية المهيمنة على قطاعات المجتمع كافة. وبعد سقوط النظام ظهرت العديد من هذه المنظمات ومن ضمنها

مراكز ومعاهد بحـــثية متخصصة بقياســـات الرأي العام ، إذ يعد (مركز العراق للبحـــوث والدراسات الإستراتيجية) احد أهم هذه المراكز، وذلك بسبب كم المسوحات ونوعها التي قام بتنفيذها بطريقة ووقت قياسيين لذا ارتأينا هنا أن نستعرض هذا المركز كحالة دراسية.

تأسس المركز في شهر أيار من عام ٢٠٠٣ ويضم ضمن تشكيلاته أقساما هي:

1- قسم قياس اتجاهات الرأي العام.
2- قسم دراسات المجتمع المدني.
3- قسم دراسات المرأة.
4- قسم دراسات اقتصاد السوق والخصخصة.
5- قسم دراسات العقائد والأديان.
6- وحدة الترجمة.
7- وحدة نظم المعلومات.

وفي ما يتعلق بقسم قياس الرأي العام .. فإن القائمين عليه أدركوا في الســـاعة الأولى لبدئهم العمل مقدار الصعوبات التي ســـيواجهونها في عملهم وذلك بسبـــب تردي الأوضاع الأمنية من جهة ، وجهل معظم الناس بثقافة الرقم من جهة أخرى. إذ إن الكثير من المبحوثين كانوا يتساءلون دائما عن مدى الجدية في الأخذ بإجاباتهم من قبـــل مراكز القـــرار في البـــلد وفائدة المعلومات المقدمة من قبلهم ، فضلا عن تشككهم المستمر بالباحثين وسبب سؤالهم عن معلومات معينة (المعلومات الديموغرافية على وجه الخصوص).وذلك لكونهم قـــد اعتادوا على أن هذه المعلومات هي على الأغلب ذات علاقة بالجانب الأمني (في زمن النظام البائد) ، كما واجه القائمون على العمل في القسم صعوبات أخرى تمثلت في عدم وجود كوادر بحـــثية متخصصة في هذا الجانب لتنفذ تلك المسوحات.

إن كل هذه المشاكل كانت نصب أعين القائمين على العمل واســـتطاعوا تجاوزها، إذ نفذ المركز قرابة (٣٤) مسحاً في جميع محـــافظات بـــلدنا العزيز . وكان عدد الاستبـــانات الموزعة في كل مسح تتراوح بين (١٠٠٠ - ٥٠٠٠) استبانة، وفيما يلي اســـتعراض لأهم جوانب عمل هذا القسم وإيفائه بمتطلبات قياس الرأي العام المار ذكرها في (منهجية قـــياس الرأي العام):

1- يمتاز العراق بتعدد قومياته وطوائفه وتوجهاته، وان اعداد خطة أي مسح تتطلب تحديد الإطار الملائم للعينة من خلال استقصاء أراء جميع فئات الشعب العراقـــي . لأنه من المعلوم أن هذا التنوع ســـيؤدي بـــــالضرورة إلى اختلاف وجهات النظر المطروحة وطرقـــة التقـــييم للأمور أيضا ، ومن المفضل بـــالتالي شـــمول جميع

محافظات العراق بتلك المسوحات . إذ نفذ المركز فعلاً قرابة (٦) مسوحات في جميع محافظات البلد ، ولكن وبسبب الكلفة العالية لهذه المسوحات تم تنفيذ المتبقي من المسوحات في عدد من المحافظات (تتراوح غالباً بين ٧ - ٩ محافظات) ، إذ إن المحافظات يجري اختيارها بعناية فائقة لكي تعكس التنوع الواضح للعراقيين.

2- نتيجة للتكلفة العالية لهذه المسوحات تطلب الأمر توافر قاعدة علاقات واسعة مع العديد من الجامعات العالمية ومراكز البحث العلمي ووسائل الأعلام المحلية والعربية والعالمية ، فضلا عن العلاقات الجيدة والبناءة مع دوائر الدولة المختلفة . وذلك لتوفير الدعم المادي لتلك المسوحات.

3- إن من أهم المشاكل التي تواجه أي شخص يعمل في قياسات الرأي العام هو عدم وجود قاعدة بيانات مبنية على أسس علمية صحيحة ، إذ إن قاعدة البيانات الوحيدة المتوافرة والمتاحة للعمل هي (لتعداد العام للسكان في العراق لعام ١٩٩٧). وهذا التعداد يعاني من أخطاء كثيرة جدا فضلا عن عدم دقته وعدم اكتمال بياناته لجميع المحافظات ، إذ إن محافظات أقليم كردستان لم تدخل في هذا التعداد في ذلك الوقت ولأسباب سياسية معروفة . لذلك تطلب الأمر إيجاد آلية لتطوير تلك القاعدة من البيانات والعمل من خلالها وفعلاً قد تم ذلك ،حيث أنه وفي كل مسح نفذه المركز كان الباحثون في الفرق المسحية يقومون بإرجاع المعلومات للقسم وتصحيح قواعد البيانات من خلالها.

4- بسبب عدم وجود كوادر متخصصة في قياسات الرأي العام كان لا بد من توفير عدد من الباحثين الذين يقومون بتنفيذ المسوحات وبالسرعة القصوى، إذ جرى استقطاب عدد من الباحثين من الخريجين الجدد من أقسام الإحصاء والإدارة والاجتماع وتدريبهم بدورة مكثفة حول الكيفية التي يتم من خلالها إجراء المسح واستخلاص الإجابات الحقيقية من المبحوثين. وأن هذا التدريب كان مستمراً ولفترات زمنية متتالية ولم يقتصر على الجوانب النظرية فقط وإنما تم استعراض الجوانب الميدانية فيه أيضاً، كذلك لأنه خلال كل مسح كان هنالك عدد من المختصين الذين يقومون بشرح أدق التفاصيل في الاستبانه التي سوف تنفذ وكذلك يقومون باستعراض أهم المشاكل والأخطاء التي حدثت في المسح السابق.

5- بسبب صعوبة الأجواء الأمنية وترديها في بعض محافظات القطر وكما في الرمادي والموصل كان لا بد من الاستعانة بأشخاص مدربين من سكان تلك المناطق لغرض تحقيق أعلى مستوى من دقة الإجابات وفي الوقت نفسه عدم تعريض الفرق

المسحـــية في تلك المناطق إلى الخطر، كما تم بـــناء علاقـــات وطيدة مع بـــــعض الأشخاص ذوي النفوذ الجماهيري لغرض تسهيل مهمة الفرق البحثية.

6- بسبـــب التخوف من عدم أدراك بـــعض الباحـــثين العاملين في المركز لأهمية المعلومات التي يقدمونها وما يترتب عليه من صنع للقـــرار أو التعرف على الواقـــع بعينٍ صادقة تم بناء قاعدة نظام رقابي شديدة تم فيها اعتماد الآلية الآتية:

أ- يضم الفريق البحثي الواحد من خمسة إلى عشرة أشخاص وذلك بحسب المحافظة أو القطاع الذي يعملون به ويترأسهم رئيس فريق مسحي (يكون على الأغلب أســـتاذ جامعي).

ب- أن رؤساء الفرق يخضعون من الناحية العلمية إلى رقابة رئيس قسم قياس الرأي العام والذي يقوم بوضع الخطط العامة للمسح وشرح مفردات الدراسة وأهميتها.

ج- كما يخضع رؤساء الفرق كذلك إلى رقابـــة رئيس قســـم نظم المعلومات والذي يشرف على كادر متخصص بإدخال البيانات إلى الحاسوب وأتباع ما يســـمى علمياً (بنقاط التفتيش) . وهو أسلوب رقابي تكنولوجي متبع عالمياً ليقوم من خلاله بتدقـــيق البيانات المستحصلة ويتم تقييم الفرق المسحية تبعا لذلك بشكلٍ مستقل تماماً عن تقييم رئيس قسم قياس الرأي العام.

د- يقـــوم المدير التنفيذي بالأشـــراف الإداري والتنفيذي على جميع الفرق البحـــثية ويستلم تقريري كل من رئيس قسم قياس الرأي العام ورئيس قسم نظم المعلومات ويتم عند ذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقييم العمل وتصحيح الأخطاء أينما وجدت.

هـــ - يتبع المدير التنفيذي رقابة المدير العام للمركز والذي يتم رفع التقرير النهائي اليه والذي يتولى مهمة التنسيق مع الجهات المستفيدة من الدراسة وعرضه في وسائل الأعلام كذلك.

7- الجانب التطبيقي.

تناول هذا المبحث جوانب من بـــعض الدراســـات الميدانية التي أجريت في عدد من المحافظات وبحجوم عينات مختلفة وحسب الدراسة . وفي محاور مختلفة منها:

7-1 المحور الاقتصادي:

في دراسة عن الوضع الاقتصادي للعائلة العراقية قبل وبـــعد الحـــرب الأخيرة وفي دراستين منفصلتين لشهري آذار وحزيران من عام ٢٠٠٤ في عينة كان قـــوامها (١٦٤٠) استمارة موزعة في سبع مدن هي(بغداد,الموصل,البصرة ,الرمادي,السليمانية, ديالى, بابل).

في الشكل (١) تم عرض الوضع الاقتصادي العراقي وهل هو افضل آم أسوء مقارنة

بما هو قبل الحرب للمحـــافظات (بغداد,الموصل,البـــصرة) والشـــكل (٢) يوضح الوضع الاقتصادي بعد الحرب والشكل(٣) يمثل التنبؤ بالوضع الاقتصادي للستة اشهر القادمة.

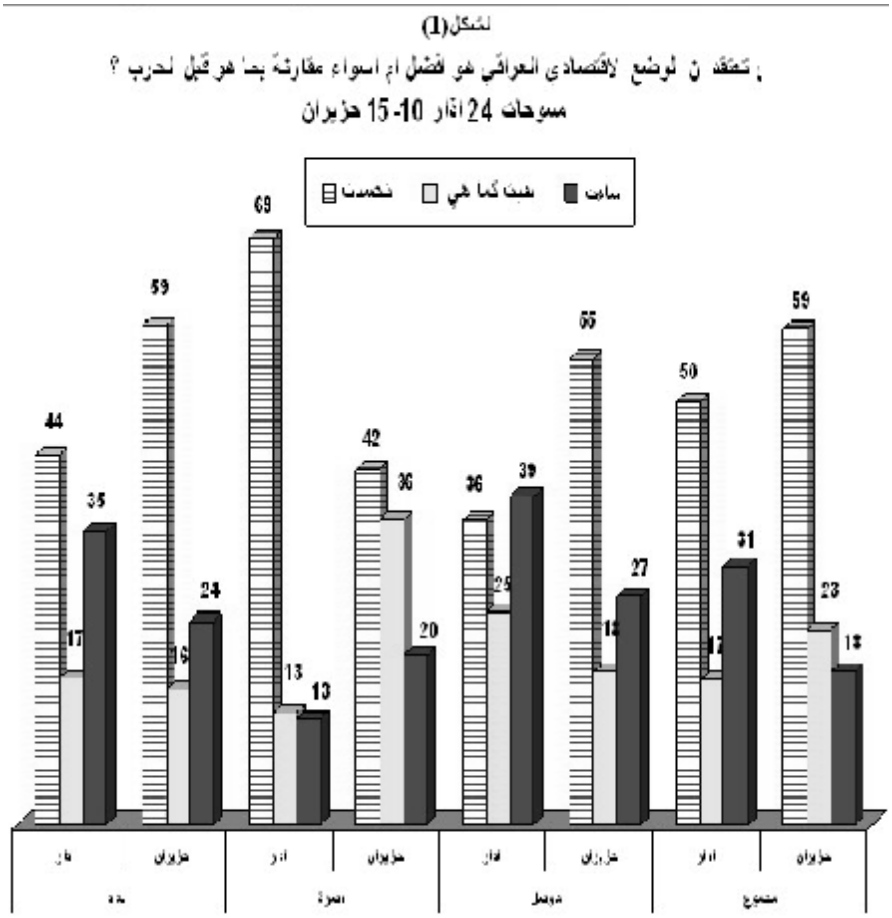

الشكل (2)

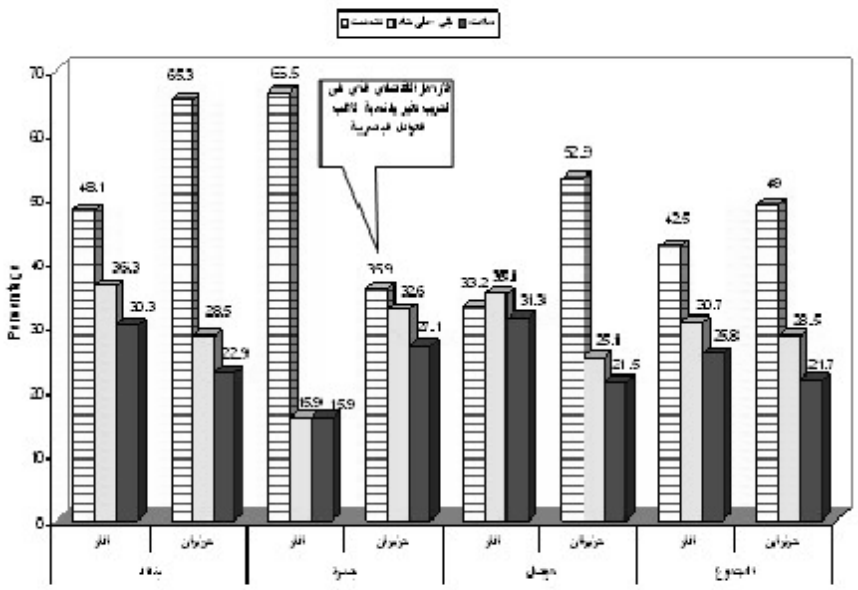

الشكل (3)

على مدى الاشهر الستة القادمة هل تعتقد ان الوضع الاقتصادي في العراق؟

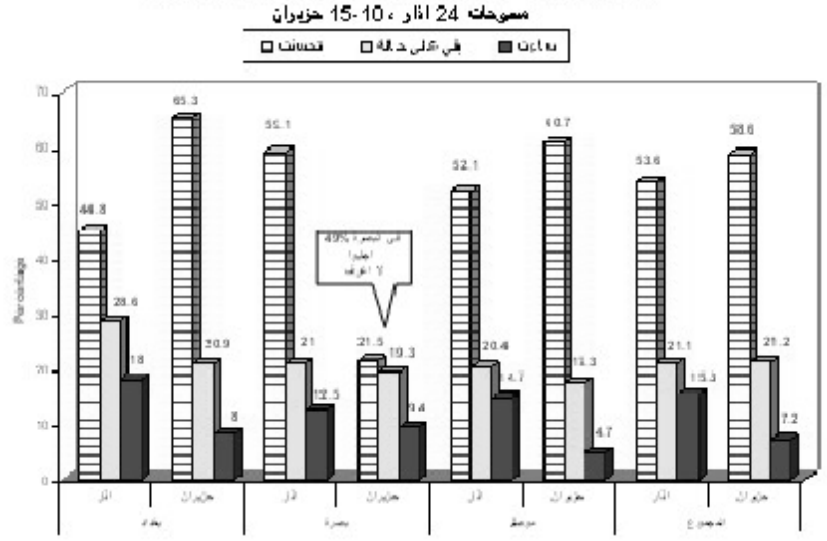

7 - 2 المحور السياسي

يتضمن المحور السياسي باقة من الدراســات المهمة , والتي تناولت مواضيع كانت تشغل الشارع العراقي. منها موضوع الانتخابات, وتواجد قوات الاحتلال في البــلد وقــد تم أجراء دراسة في تموز من عام ٢٠٠٣ تضمنت أسئلة عن شكل تواجد هذه القــوات إذا كانت قوات احتلال أم قوات تحرير او قوات حفظ سلام وقد تم التنبؤ باستخدام سلاســل ماركوف. باتجاهات العراقيين تجاه هذه القوات لشهر تشرين الثاني من نفس العام وشــهر أيار من عام ٢٠٠٤ والشكل التالي يوضح ذلك:

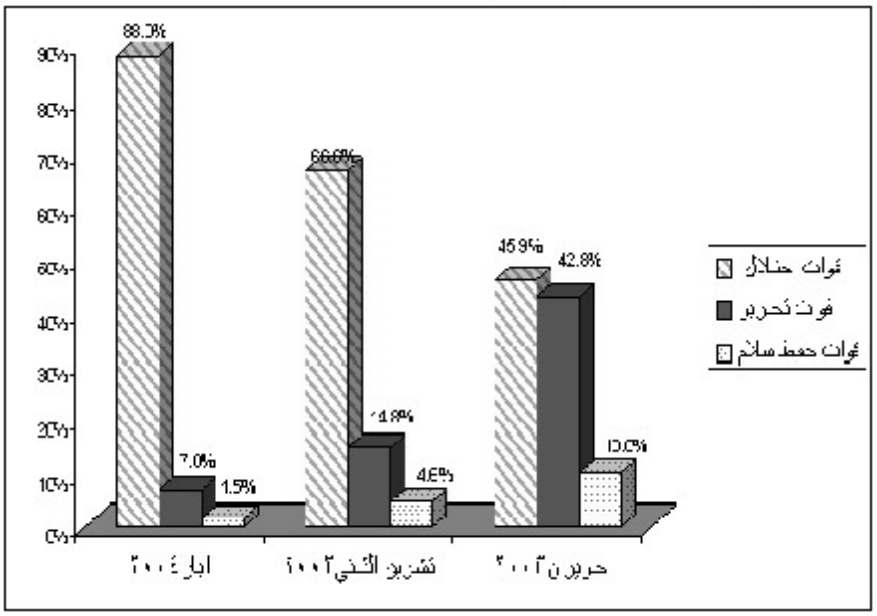

كما تم أجراء ثلاثة مسوحات في عشر محافظات عراقية في شــهري كانون الأول - الثاني ٢٠٠٥ وبحجم عينة بلغ ١٥٠٠ استمارة في كل مسح وعلى ضوئها وبالاســتناد إلى البيانات المتوفرة لدى المركز تمكن من التنبؤ بالأشخاص الذين يحــق لهم التصويت والذين سيصوتون فعلا بالنسبة لكل محافظة من محافظات الدراسة وكما في الجدول أدناه وفي هذه الدراسات قد تم طرح سؤال عن المتطلبات التي ينظر اليها العراقيون كحــلم أولويات للذين سيصوتون لهم في الانتخابات .وفي أدناه تحليل

المحافظات	الذين يحق لهم التصويت ونسبتهم إلى المجموع الكلي		توقعـــــات الذين سيصوتون ونسبتهم من المحافظة		نسبة الذين سيصوتون إلى المجموع الكلي
بغداد	3189196	41.2%	2178221	68.3%	33.9%
واسط	449342	5.8%	399914	89.0%	6.2%
بابل	687120	8.9%	668568	97.3%	10.4%
القادسية	420315	5.4%	375762	89.4%	5.9%
كربلاء	375102	4.8%	364224	97.1%	5.7%
المثنى	254243	3.3%	229073	90.1%	3.6%
النجف	465905	6.0%	429564	92.2%	6.7%
ميسان	358410	4.6%	322927	90.1%	5.0%
ذي قار	687860	8.9%	628016	91.3%	9.8%
البصرة	858235	11.1%	812749	94.7%	12.7%
المجموع	7745728	100.0%	6421209	82.9%	100.0%

وفي هذه الدراسات قد تم طرح سؤال عن المتطلبات التي ينظر اليها العراقيون كسلم أولويات للذين سيصوتون لهم في الانتخابات .وفي أدناه تحليل (Pareto) :

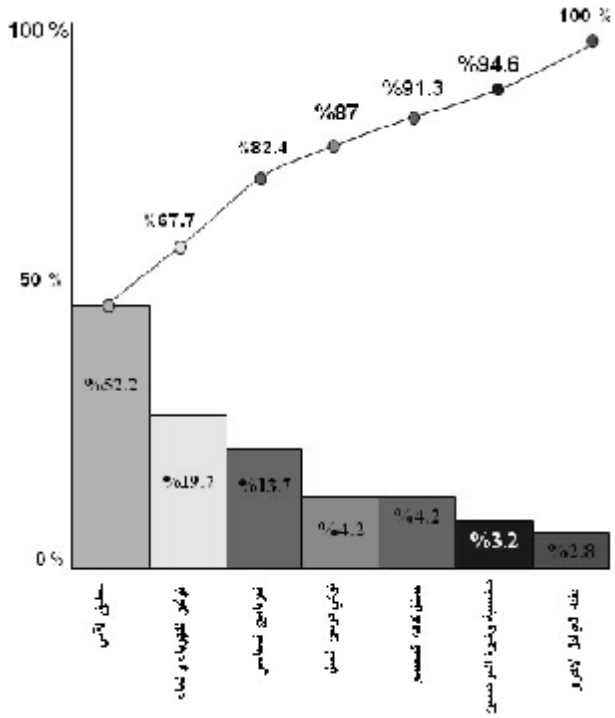

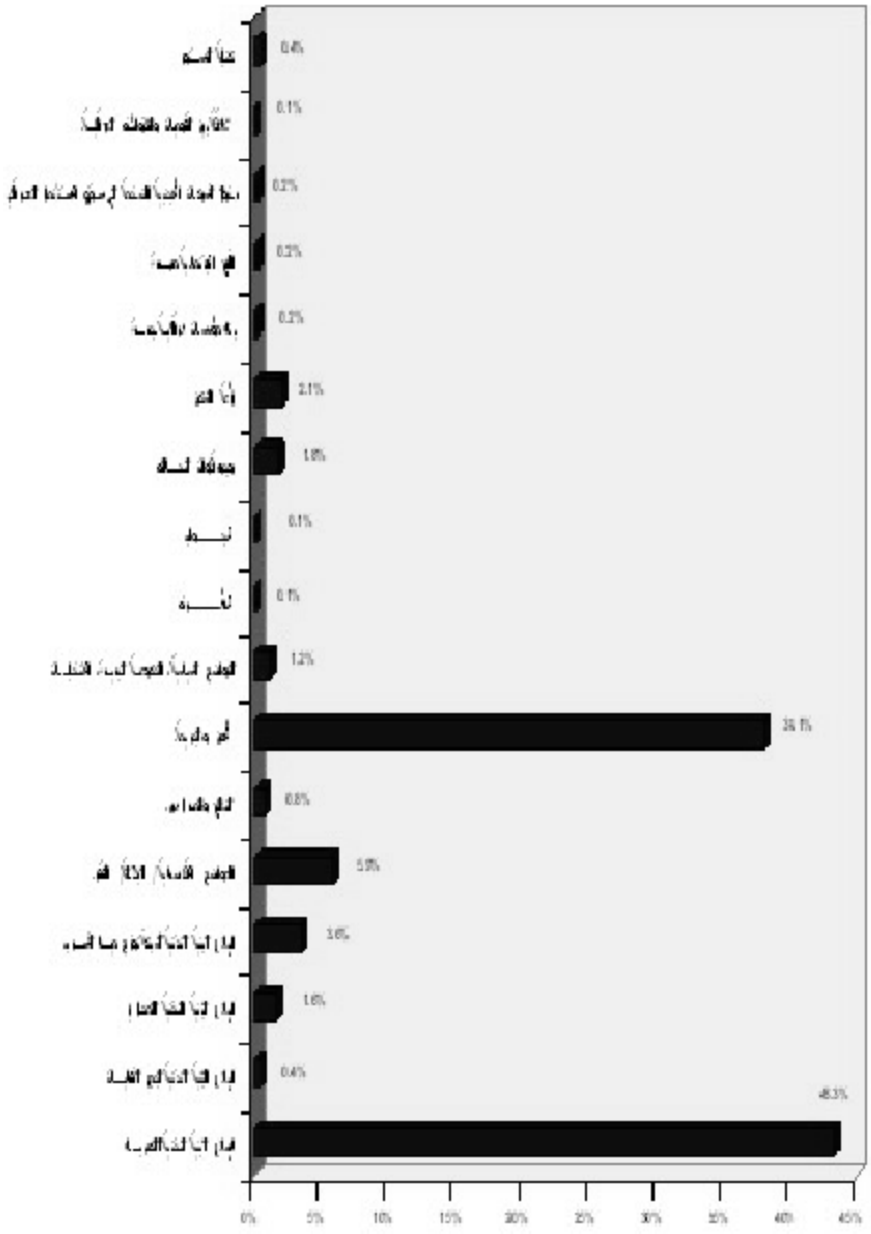

وكذلك طرح التساؤل الآتي : (ما هو مستوى رضاك عن الخدمات في منطقــتك ؟) ، وكانت الإجابات:

كما إن للمرأة طبعا نصيبها في هذه الدراسات فقد تم أجراء مسح عن المرأة في ثلاثة محافظات (بغداد، الموصل، البصرة) لعينة من ١٠٠٠ استمارة في تموز ٢٠٠٤ وقد تضمنت هذه الدراسة سؤالا عن أسباب تقييد التعليم عند النساء والفتيات في المجتمع العراقي حــيث كانت الإجابات كما يلي:

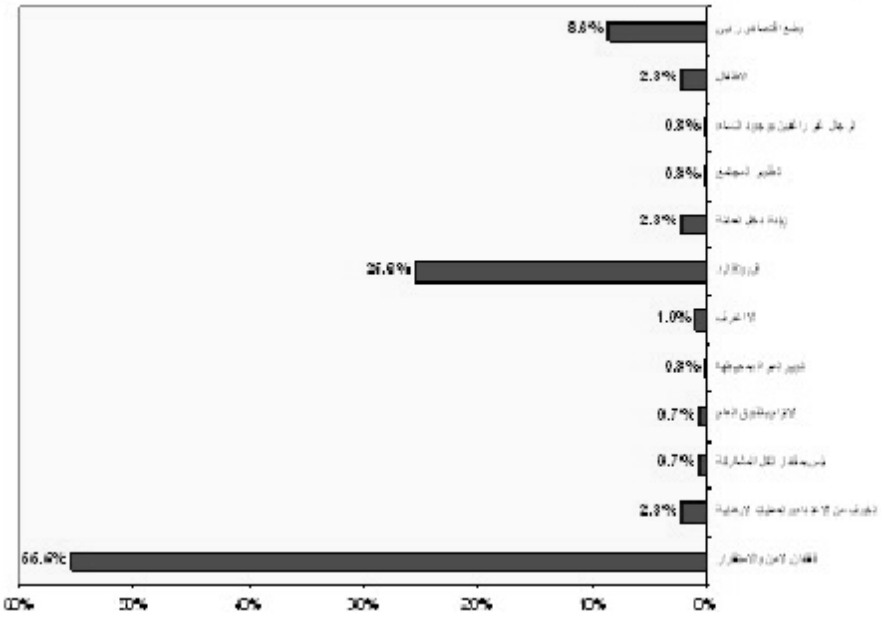

8- الاستنتاجات والتوصيات:

1- أن لمراكز البحث العلمي المتخصصة في قياسات الرأي العام سواء كانت حكومية أوغير حكومية دورا مهما في بناء المجتمع ، وأن العراق اليوم في أحوج ما يكون لهذه المركز لذا من الضروري أن نفكر بجدية في أكبر عدد ممكن من هذه المراكز وأن يتم توفير الدعم المادي والبشري والمعنوي لها.

2- أن للتعليم العالي دورا أساسيا في بناء وإنعاش دور المراكز البحثية المتخصصة بقياسات الرأي العام وذلك من خلال رفدهم بالطاقات البشرية المتخصصة واللازمة لإدامة عمل هذه المراكز ،لذا فمن الضروري أن نبدأ بالتفكير باستحداث دروس متخصصة بقياسات الرأي العام في الأقسام ذات العلاقة (الإحصاء ،الإدارة ،الاجتماع ...الخ).

3- أن على أصحاب القرار في شتى المجالات الاهتمام بقياسات الرأي العام وأعطائها الأولوية في مرحلة صنع القرار كونه يمثل صوت الشعبK

4- أن من المهم أن نعي أهمية قياسات الرأي العام وأن نحث طلبتنا على أن يتناولوا هذا الموضوع بالدراسة سواء أكان الأمر في الدراسات العليا أو في مراحل التخرج من البكالوريوس.

المصـــادر

1- الناصر , عبد المجيد حمزة (٢٠٠٠) " الإحصاء لغة العلوم" المؤتمر العلمي الثاني عشر للجمعية العراقية للعلوم الإحصائية.

2- بوستمان , نيل (٢٠٠٢) " أزمة التعليم إعادة تعليم قيمه المدرسة " ترجمة حســين تمام, الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العلمية.

3- حسين.

4- مسح (٢٠-٢٧) حزيران ٢٠٠٤، مركز العراق للبحوث و الدراسات الاستراتيجية.

5- مسح (٢- تموز) ٢٠٠٤، مركز العراق للبحوث و الدراسات الاستراتيجية.

6- مسح (١٧-٢١) تموز ٢٠٠٤، مركز العراق للبحوث و الدراسات الاستراتيجية.

7- مسح (٢٩ تموز -٢ آب) ٢٠٠٤، مركز العراق للبحوث و الدراسات الاستراتيجية.

8- مســح (٢٦ كانون أول- ٢ كانون ثاني) ٢٠٠٥، مركز العراق للبحــوث و الدراســات الاستراتيجية.

9- مسح (٧-١٢) كانون الثاني ٢٠٠٥، مركز العراق للبحوث و الدراسات الاستراتيجي**K**

10- مســـح (١٩-٢٢) كانون الثاني ٢٠٠٥، مركز العراق للبحـــوث و الدراســـات الاستراتيجية.

11- Schonlau M., Ronald D.F., Jr., & Elliott, M.N., (2001), Conducting Research Surveys via E-mail and the web, RAND Corporation.

12- Parten M. (1950), Surveys, Polls, and Samples: Practical Procedures, HARPER & PRO. , New York, USA.

13- Van Eunen E.A., (1995), Interviewing for Market and Opinion Research, ESOMAR, Amsterdam (Netherlands).

14- William A. (1956), Modern Public Opinion, McGraw-Hill, New York, **r p^K**